

الملف

راغدة صافي
Raghida.ss@gmail.com

تقارير "لادي" توثق مخالفات بالجملة الانتخابية بين العوائق المادية واللوجستية

كلما اقترب موعد الانتخابات النيابية، زادت نسبة المشككين في حصولها، او القلقين على ديمقراطيتها، او الحريصين على تجنبها اي انتهاكات قد تؤثر على شفافتها، خصوصا بعد الحركة الناشطة التي شهدتها الرشوة الانتخابية. في هذا الاطار، نشرت الجمعية اللبنانية من اجل ديمقراطية الانتخابات "لادي" اول تقريرين مفصلين عن الاستعدادات الانتخابية التي تشهدها المناطق اللبنانية

اليوم هي تفاقم وتزايد هذه المخالفات بشكل واضح. واللافت فيها ايضا تضمنها حالات عدة من الضغوط التي مورست في حق المرشحات لاسيما قبيل الفترة التي سبقت اقفال اللوائح.

هل من الطبيعي ان يستمر التشكيك في اجراء الانتخابات حتى قبل اسابيع قليلة من اجرائها؟ لغاية اليوم ما زلنا نشكك في امكان حصول هذه الانتخابات، وخوفنا من تأجيلها يستند بشكل اساسي اولا الى اداء السلطة السياسية التي سبق ان اجلت اجراء الانتخابات البلدية رغم التزامها بذلك في بيانها الوزاري، مما يؤشر الى غياب الارادة السياسية الصارمة لاجراء الاستحقاقات الدستورية في مواعيدها. هذا ما يدفعنا الى التساؤل عن مدى الجهور الفعلي لدى الجهات المعنية لتنظيم هذا الاستحقاق بالمستوى المطلوب. ثانيا، الذرائع التي تلتطى وراءها الدولة لتأجيل الانتخابات، وهي ولو جاءت تحت مسميات مختلفة، تقنية او مالية، الا انها في نظرا مجرد حجج. وواضح مثال على ذلك، التدرج بغياب الاعتمادات المالية اللازمة، في الوقت الذي يعرف فيه القاصي والداني ان البلد يمر بأزمة اقتصادية شديدة منذ سنوات وهي قد تمتد الى اعوام مقبلة، فهل هذا يعني عدم اجراء الانتخابات في المستقبل لاسباب مالية؟

اما بالنسبة الى الذرائع اللوجستية، فبرزها هو الكلام عن عدم امكان توفير الكهرباء في مراكز الاقتراع والفرز، وجميعنا يعلم ايضا ان ازمة الكهرباء ليست وليدة ساعتها، لذا فان اثارها بهذا الشكل وفي هذا التوقيت بالذات امر مثير للريبة. ان مسؤولية المعنيين هي ايجاد مورد مالي يؤمن اجراء العملية الانتخابية والاستعداد لمواجهة كل المعوقات التي قد تواجه هذا الاستحقاق والتغلب عليها. نحن على يقين انه حين تتوافر

لكن هذا الامر حصل في السابق؟
□ حصل، وكان مخالفا للقانون.

هل تتعرضون لمضايقات في المناطق خلال مراقبتكم للمخالفات؟

في هذين التقريرين، سلطت الجمعية الضوء على المخالفات التي احصتها، معتمدة في استقاء معلوماتها على تقارير رفعها مراقبو الجمعية ومراقباتها المنتشرين في كل الاقضية اللبنانية. كما تضمن التقريران مراجعة يومية للصحف والمواقع الاخبارية الالكترونية، والشكاوى التي تلقتها الجمعية من المواطنين، والتي حرصت على التدقيق فيها قبل نشرها. "الامن العام" التقت المدير التنفيذي للجمعية علي سليم، واطلعت منه على المخالفات التي رصدتها الجمعية خلال التحضير للعملية الانتخابية.

كيف تتابعون التحضيرات للعملية الانتخابية؟
□ منذ مطلع شباط بدأ 42 مراقبا ومراقبة في الجمعية، موزعين على 26 قضاء، بمراقبة التحضيرات الجارية للعملية الانتخابية. وبناء على مشاهداتهم اعدنا التقريرين الاول والثاني، ويتم حاليا التحضير لتوزيع اكثر من 800 مراقب ليتواجدوا على الاراضي اللبنانية كافة يوم الانتخاب، تبعا لعينية تمثيلية نعمل على بلورتها حاليا مع متخصصين في الاحصاءات. استعداداتنا تشمل كذلك مراقبة العملية الانتخابية التي ستحصل خارج لبنان، علما اننا لن نتمكن من التواجد في البلدان الـ59 التي ستجري فيها الانتخابات، الا اننا سنكون حاضرين في اكثر من 20 بلدا. كذلك، ان العملية الرقابية التي نقوم بها تشمل ايضا رصد كل المخالفات الجندرية التي تحصل.

ما هي ابرز المخالفات التي وردت في هذين التقريرين؟

□ المخالفات التي تعترى الحملات الانتخابية ومتشابهة الى حد بعيد، لكن المشكلة التي نلاحظها



المدير التنفيذي للجمعية اللبنانية من اجل ديمقراطية الانتخابات علي سليم.

ما هي المعايير التي تستندون اليها في عملياتكم الرقابية؟

□ نستند الى القانون اللبناني والمعايير الدولية. مسألة المساعدات التي تقدم مثلا هي عمل قانوني بحسب قانون الانتخابات اللبناني، لكن لا يمكننا نحن الا ان ننظر اليها على انها عملية شراء اصوات بحسب المعايير الدولية.

كيف تنظر الى عدد النساء المرشحات في هذه الدورة؟

□ الازدياد الحاصل ليس الازدياد المنشود الذي نعمل من اجله خصوصا وان النساء والرجال متساوون في مجتمعنا من الناحية العددية، الا ان العوائق التي تواجه النساء في العمل السياسي تفوق باشواط تلك التي يواجهها الرجال. هناك 118 مرشحة اليوم في مقابل 86 مرشحة عام 2018، وهذا الارتفاع في العدد امر ايجابي الا ان نسبته لا تزال متدنية جدا، ومن الواضح ان الاحزاب اللبنانية لا تعتمد لغاية اليوم الى ترشيح نساء محزبات بل تلجأ الى ترشيح نساء من خارج الهيكلية الحزبية لادراجها ضمن لوائحها، والسبب وراء ذلك يعود الى غياب الآلية اللازمة لتطوير عمل النساء داخل الاحزاب، فنلاحظ دوما ان المرأة داخل الاحزاب تتولى مناصب تقتصر على ترؤوس لجان اجتماعية غير سياسية ما يجعل دورها غير بارز. ان عملية تطوير العمل السياسي للنساء داخل الاحزاب يجب ان تصبح عملية مستمرة، فلا تبدأ قبل اشهر من الانتخابات ثم تتوقف بعدها.

هل تتابعون الاعلام الانتخابي؟

□ نراقبه بالشراكة مع مؤسسة "مهارات"، لكن بكل صراحة الامور خارجة عن السيطرة في هذا الشأن ولا مراقبة جدية. هناك برامج اعلامية تم استحداثها وهي للأسف تستضيق الرجال اكثر من النساء مما يجعل نسبة الظهور الاعلامي للنساء المرشحات اقل بكثير من ظهور الرجال. في العام 2018 لم تتخط نسبة الظهور الاعلامي للنساء المرشحات على اللوائح نسبة 6.2 في المئة، كما ان جدول الاسعار الذي قدمته الوسائل الاعلامية لهيئة الاشراف على الانتخابات هو جدول اسعار وهمي لأن الاسعار الفعلية خيالية، وكلنا نعلم انه تحت الطاولة هناك دائما جدول اسعار مختلف.

الانتخابية. كما اصدرنا بيانا تطرقنا فيه الى توقيت الاعلان عن الاتفاق المبدئي بين الحكومة والبنك الدولي، الذي رأينا فيه استغلالا من السلطة السياسية والمنظومة بشكل عام للترويج لنفسها وكأنها شبكة خلاص، وهذه مشكلة كبيرة جدا.

هل يتم استخدام المباني الرسمية لاغراض انتخابية؟

□ هذا الامر يحصل خاصة في مباني البلديات التي استخدم العديد منها منبرا لاطلاق حملات انتخابية او الترويج لمرشحين معينين، لاسيما في المناطق التي تتبع فيها هذه البلديات للون سياسي غالب فيها كما حصل في بشري وعدد من مناطق الجنوب. في بعض الاحيان، تخطى الامر الترويج ليصل الى استغلال نفوذ من رؤساء بلدية او مختار بحيث عمدوا الى الترويج شخصيا لمرشحين محددين.

□ هناك بعض التصرفات الفردية، لكن لا وجود لأي ضغط ممنهج من الدولة او الادارات او الوزارات على الاطلاق.

ما هي اهم المخالفات التي قمتم برصدها خلال الحملات الانتخابية؟

□ ثمة ممارسات نعتبرها مخالفات، لكننا نعلم انها قانونية بعد ان تمت قوننتها كالمساعدات التي يقدمها المرشحون. في مفهومنا، هذه المساعدات ليست سوى رشوة انتخابية وعملية شراء اصوات بامتياز، وبتنا نراها تحصل باعداد هائلة في كل المناطق، كما ان وتيرتها تعلقو كلما اقتربنا من موعد الانتخابات. وقد كان للجمعية موقف واضح حيال هذا الموضوع عبّرت عنه ببيان اوصت من خلاله باضافة "المساعدات" العينية والنقدية المقدمة خلال فترة الحملات الانتخابية بالمواد القانونية المتعلقة بالرشى

"لادي"

تأسست الجمعية اللبنانية من اجل ديمقراطية الانتخابات "لادي" في لبنان بمبادرة من مجموعة من الناشطين في الحقل العام في 13 اذار 1996، وهي جمعية مدنية نضالية مطلبية تسعى الى بناء مجتمع ديمقراطي، وتعزيز المواطنة المبنية على اساس الشفافية والمساءلة والمحاسبة، كما تعمل بهدف اصلاح النظام السياسي واشراك المواطنين في العملية السياسية الديمقراطية. كذلك تشرف على مراقبة سير العمليات الانتخابية على مختلف انواعها، وتقوم باصدار تقارير مفصلة حولها بناء على قيمها المرتكزة على: العلمنة، الاستقلالية، المساواة، تكافؤ الفرص المهنية، والمصادقية.